

## المزهر في علوم اللغة وأنواعها

التاسع - زيادتهما مع نقصانهما كاستدْؤقَ من الناقَة .

العاشر - تغاير الحركتين كبطر بَطَرا .

الحادي عشر - نقصان حركة وزيادة أخرى وحرف كاضرب من الضرب .

الثاني عشر - نقصان مادة وزيادة أخرى كراضع من الرضاعة .

الثالث عشر - نَقْمُ مادة بزيادة أخرى وحركة كخاف من الخوفلأن الفاء ساكنة في خوف لعدم التركيب .

الرابع عشر - نقصان حركة وحرف وزيادة حركة فقد كعدّ من الوءءدفيه نقصان الواو وحركتها وزيادة كسرة .

الخامس عشر - نقصان حركة وحرف وزيادة حرف كفاخر من الفخارنقصت ألف وزادت ألف وفتحة . وإذا تردّت الكلمةُ بين أَصْلين في الاشتقاق طلب الترجيح وله وجوه :

أحدها - الأمكنية كمَهْدَدَ علماً من الهد أو المهد فيرد إلى المهدلأن باب كرم أمكن وأوسع وأفصح وأخف من باب كرم فيرجح بالأمكنية .

الثاني - كون أحد الأصلين أشرفلأنه أحق بالوضع له والنفوس أذكر له وأقبل كدَوَ ران كلمة ( الله ) - فيمن اشتقّها - بين الاشتقاق من ( أله ) أو ( لوه ) أو ( و له ) : من أله أشرف وأقرب .

الثالث - كونه أظهر وأوضحكالإقبال والقبل .

الرابع - كونه أخص فيرجح على الأعم كالفضل والفضيلة وقيل عكسه .

الخامس - كونه أسهل وأحسن تصرفاً كاشتقاق المعارضة من العرض بمعنى الظهور أو من العُرْض وهو الناحية فمن الظهور أولى .

السادس - كونه أَقْرَب والآخر أبعدكالعُقار يردّ إلى عَقْر الفهم لا إلى أنها تسكر فتعقر صاحبها .

السابع - كونه أليفاً كالهديّة بمعنى الدلالة لا بمعنى التقدم من الهَوْداي بمعنى المتقدّمات .

الثامن - كونه مطلقاً فيُرجح على المقيّد كالقرب والمقاربة .

التاسع - كونه جوهرًا والآخر عَرْضًا لا يصلح للمصدرية ولا شأنه أن يشتقّ منهفإن الردّ إلى الجوهر حينئذ أولبلأنه الأسبقفإن كان مصدرًا تعيّن الردّ إليه